السياسة البريطانية اتجاه المشيخات في الساحل العماني الشمالي

أ.د. صادق ياسين الحلو*

المقدمة :

منذ أن فرضت بريطانيا معاهدة عام 1820 العامة على مشايخ ساحل عمان الشمالي بعد غزوات عسكرية عديدة دمرت فيها الأساطيل البحرية للقوى العربية وأصبحت الحكم في النزاعات البحرية بينها ، إذ اعتمدت سياسات تقضي إلى الحفاظ على الواقع الجديد القائم (Statu Quo) على تجزئة السلطة السياسية والحفاظ على السلم والهدوء وعدم السماح ببروز أية قوى بحرية عربية جديدة ، كما وجعلت من نفسها الرقيب على تنفيذ اتفاقيات الهدنات البحرية التي أخذت تجدد ولعشر سنوات ابتداءاً من اتفاقية 1834 ثم أصبحت دائمة عام 1853 . ومن خلالها تدخلت بريطانيا في النزاعات الداخلية التي كانت تدعي أنها تؤثر على الهدوء والتجارة في الخليج العربي ، وانتهت أخيرا بالتصدي لأية قوة أجنبية إقليمية أو دولية تحاول التوسع باتجاه الساحل العماني أو تقيم علاقة معه كالفرس والعثمانيين والفرنسيين ، وتوجت بريطانيا سياستها تلك بعد الاتفاقية المانعة عام 1892 ، إذ تولت من خلالها السياسة الخارجية لمشايخ منطقة الساحل العماني الشمالي حتى عام 1971 ، ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت بريطانيا وسائل عديدة منها : الهدنة البحرية الدائمة ، والاتفاقية

* رئيس قسم التاريخ – كلية الآداب والألسن – جامعة ذمار

المانعة ، والتدخل البريطاني في النزاعات الداخلية في الساحل العماني الشمالي ثم الادعاء بضرورة إدخال التحديث إلى هذه المنطقة كخطوط التلغراف والسفن التجارية ، وأخيرا الوقوف بوجه محاولات القوى الإقليمية والدولية لإنشاء علاقات مع مشايخ الساحل العماني الشمالي ، وختمت كل ذلك بفرض ما يشبه الحماية من خلال المعاهدة المانعة .

وعلى أية حال يمكن تبين سمات السياسة البريطانية وأهدافها من خلال المحاور الآتية :

1- السياسة البريطانية للحفاظ على السلم البحري من الاتفاقية الدائمة 1853 إلى الاتفاقية المانعة 1892

تعد اتفاقية 1835 أول إتفاقية هدنة بحرية تحظر على سائر مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم الاشتباكات البحرية ، وتعاقب من يقوم بها ، وقد أعدت في البداية لتشمل صيد اللؤلؤ فقط ، وبعد ذلك أصبحت هذه الهدنات سارية وتجدد كل سنة [1] .

وكان من الطبيعي بأن مشايخ الساحل العماني الشمالي كانوا يتطلعون أن يسود السلام البحري في المنطقة لمدة أطول ، وتطابق ذلك مع أهداف مصالح السياسة البريطانية الاستراتيجية في الخليج العربي . ولهذا السبب قام هنيل المقيم البريطاني في الخليج العربي بإرسال مساعده كامبل في عام 1843 لجمع آراء شيوخ ساحل عمان الشمالي من أجل تجديد الهدنة السنوية لفترة أطول تصل إلى عشر سنوات ، وقد أعطى الشيوخ موافقتهم على ذلك [2] .

وقعت تلك الاتفاقية في الأول من حزيران (يونيو) 1843 [3] . وأصبحت نافذة المفعول منذ ذلك التاريخ وانتهت في مارس 1853 . نصت المادة الأولى منها على إيقاف النزاعات البحرية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم ،وتضمنت المادة الثانية تعهد الشيوخ بمعاقبة أولئك الرعايا الذين يهاجمون السفن قبل وصول الخبر إلى المقيم البريطاني ، أما المادة الثالثة فقد تعهد الشيوخ فيها بتجديد الهدنة لمدة ثمان سنوات ، وفي حالة عدم وجود اتفاق على تجديدها يجب إخبار المقيم البريطاني بذلك [4] .

ومن الملاحظ على هذه الهدنة البحرية عدم تناولها للصراعات البرية بين الشيوخ لأن المهم بالنسبة لبريطانيا هو تأمين سلامة الخطوط التجارية البحرية .

ولا شك أن النقاط الإيجابية للهدنة صبت باتجاه المصالح البريطانية ، وزادت من تقوية الهيمنة والنفوذ البحري البريطاني ، وهذا ما دفع بحكومة الهند البريطانية إلى تقليل عدد سفن المراقبة التي يتألف منها اسطولها في الخليج العربي ، لاسيما أن القوى البحرية العربية كانت حريصة على استتباب الهدوء والأمن في مواسم صيد اللؤلؤ (5) .

وعلى الرغم من اشراف بريطانيا من خلال معاهدة عام 1843 على زعماء الساحل العماني الشمالي لتطبيق مرادها فأن المشايخ أخذوا يشعرون بفائدتها ويتطلعون إلى تجديدها وتحويلها إلى نظام عام يمتد إلى عشر سنوات أو اكثر ، ويذكر تقرير بريطاني بأن هذا الساحل أصبح مثل غيره من بحار العالم الاخرى مفتوحا أمام التجارة والملاحة لسفن الأمم الأخرى (6) .

غير أن أثر السياسة البريطانية وهدفها كان واضحا كل الوضوح ولم ينحصر في السلم البحري فقط وإنما سعت نحو تفكيك الامارات العربية والوقوف ضد أية حركة من حركات التوحيد السياسي لها ، كما أن الحوادث البحرية قلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولكن ذلك كما يرى د. جمال زكريا قاسم لم يكن بفضل تلك المعاهدات فقط بل لأن هؤلاء العرب قد اخذوا يفقدون قوتهم البحرية بسبب فقدان أهم مصدر من مصادر قوتهم وثروتهم .

فضلا عن عدم قدرتهم على الاشتغال بالتجارة نظرا لعدم مقدرتهم على منافسة الملاحة التجارية في المحيط الهندي (7) .

وعلى أيه حال لم يحدث ما يعكر تطبيق معاهدة عام 1843 ، اذ ساير المشايخ العرب في السنوات اللاحقة السياسية البريطانية ، ولم يحاولوا تعكير صفو السلام البحري . وقبل انتهاء مدة المعاهدة في 31مايو 1853 أُعطت حكومة بومباي تعليماتها إلى كامبل مساعد المقيم البريطاني في الخليج العربي لزيارة الساحل العماني الشمالي ولخوفه من عدم رغبة الشيوخ العرب لتجديد تلك المعاهدة سواء كان ذلك لفترة محددة أو لاتفاقية دائمة ، كتب كامبل (قبل تحقيقه للزيارة) خلال صيف 1852 إلى الشيوخ طالبا افكارهم حول الموضوع ، وكانت أُجوبتهم مختلفة فبعضهم مستعد

لقبول مقترحات المقيم والقسم الاخر فضل إعطاء قراره عند زيارة المقيم للساحل ، وكان كامبل يفضل اتفاقية دائمة بدلا من اتفاقية محدودة المدة وكان يشاطره هذا الراي رجال السلطة في بومباي[8] .

وصل كامبل في 21 مارس 1853 إلى الشارقة لمفاوضة شيوخ الساحل العماني الشمالي لعقد اتفاقية بحرية دائمة ، وقد وجد أن جميع الحكام دون استثناء راغبين في إبرام اتفاق بحري للهدنة الدائمة ، وفيما بين 4 و9 مايو 1853 وقع شيوخ الشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين ، وعجمان ، ودبي، وأبو ظبي على معاهدة السلم البحرية الدائمة . واحتوت المعاهدة على ثلاث مواد جاء في المادة الأولى تعهد الموقعين على أن تتوقف جميع العمليات الحربية في البحر بين رعاياهم وأتباعهم ، وان تقوم هدنة حقيقية دائمة في البحر ضد ممتلكات رعايا واتباع الاطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق ، وعليهم أن يدفعوا ما يترتب على تلك الاعتداءات من تعويض وغرامات . أما المادة الثالثة فجاء فيها ،إنه إذا ما حدث اعتداء على أي فرد في البحر من رعايا أُحد منهم من جانب رعايا طرف آخر من الموقعين على المعاهدة فليس من حقة الرد وإنما يبلغ بالامر المقيم البريطاني في الخليج العربي . وتقوم الحكومة البريطانية بمراقبة الأمور في البحر وتعمل على تنفيذ شروط المعاهدة [9] .

ومن أجل إعطاء أهمية لهذه المعاهدة أُرسلت الى الحاكم العام في الهند ليصادق عليها، بينما كان المقيم البريطاني في الخليج العربي هو الذي صادق على المعاهدات السابقة [10].

لقد كان من أُبرز نتائج هذه المعاهدة بقاء نظام الهدنة ساري المفعول[11] حتى الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في سبعينيات القرن العشرين ، أذ حرم البريطانيون بموجب هذا الاتفاق حروب البحر على اطلاقها ، واتخذت الحكومة البريطانية من الاتفاق ذريعة لتشديد قبضتها على المشيخات تحقيقا لإيجاد سلم دائم يتماشى مع مصالحها حتى اتسمت علاقتها بالكثير من الظلم والاجحاف والغرامات التي كانت تفرضها على شيوخ الساحل العماني الشمالي بحجة مخالفتهم لنصوصه [12].

ومـن جانـب آخـر قـام المقـيم البريطانـي في الخلـيج العربـي اسـتنادا إلى بنود المعاهدة بتفويض سلطتة العسكرية لضباط البحرية في الخليج العربي ، وأصدر أوامره اليهم بمنع الحروب فوق مياهه وبالتدخل مباشرة[13] ، واستعمال القوة إذ لم تنفع الوسائل الاخرى .

ويبدو أن الحوادث البحرية تضاءلت بعد توقيع المعاهدة المانعة اذ يقول سالدانا بانه ومنذ العام 1854 أصبحت حوادث البحر تافهة كما يصفها المقيم البريطاني في الخليج العربي ، اذ لا تتطلب تدخله المباشر لذلك أوكل أمر معالجتها إلى الوكيل الوطني في الشارقة [14].

لقد أساءت السلطات البريطانية استخدام قوتها في فرض الغرامات على المشيخات فكانت تلزم المشايخ بدفع مبالغ كبيرة من المال لابسط الاسباب ، فمثلا الزم شيخ أبو ظبي بدفع مائة ريال لأنة اطلق عيارات نارية على قطيع من الاغنام يملكة احد رؤساء القبائل من غير اتباعة ، واعترف بادجر بأن خزينة المقيم في بوشير أمتلات بالأموال نتيجة تلك الغرامات [15] .

وفي هذا الاطار يسوق لوريمر بعض الحوادث البحرية التي سميت بالاضطرابات البحرية في المراسلات الرسمية للمقيم البريطاني تمثل من وجهة نظره خرقا لتلك الاتفاقية البحرية الدائمة وإجراءات المقيمين البريطانيين اتجاهها في فترات مختلفة . ففي عام 1855 فرض على شيخ أبو ظبي دفع تعويض قدرة 600 جنيه عن دية رجل قتل على ظهر سفينة جنحت في خور العديد تعود ملكيتها لتاجر من البحرين . وفي عام 1857 فرض المقيم البريطاني غرامة قدرها 25 الف جنيه على شيخ الشارقة تدفع على شكل اقساط عقابا على إرساله قوات في السنة الماضية للإسهام في محاولة إعادة الشيخ سعيد بن طحنون شيخ أبو ظبي السابق إلى الحكم [16].

وفي عام 1860 فرضت غرامة قدرها (180)جنيها على أحد أتباع شيخ الشارقة سلطان بن صقر دفعت كتعويض لأصحاب إحدى السفن من لنجة لكن حكومة بومباي لم تكتف بذلك بل فرضت غرامة أخرى قدرها 500 جنيه بأوامر من حكومة بومباي [17] .

ورفع المقيم السياسي بيللي بين اعوام 1866 – 1868 تقارير إلى الحكومة البريطانية يذكر فيها عدداً من الاعتداءات البحرية الصغيرة لكن لم يعد بمقدوره فرض الغرامات على مرتكبيها لأن البحرية الهندية أصبحت غير خاضعة لأوامره والتي أبدلت بالبحرية الملكية التي كانت مثقلة بالواجبات مما زاد من صعوبة موقف المقيم[18] .

ومن كل ذلك يتبين أن السياسة البريطانية كانت قد استخدمت الاتفاق الدائم ليس لتجزئة الساحل العماني الشمالي وضرب قواه البحرية فقط ، وإنما كانت تبحث عن أي وسيلة تصيغها بصيغة قانونية لافقار الشيوخ ماليا مثلما كان يفعل المقيمون اتجاه حوادث البحر البسيطة أو ما كانوا يطلقون عليها اضطرابات بحرية .

ومن جانب آخر فأن هذا التفرد السياسي البريطاني في الساحل على مشيخاته أثمر وبخاصة في ثمانينيات القرن التاسع عشر ، اذ قلت فيه حتى تلك الاظطرابات البحرية البسيطة كما تؤكد تقارير المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في تلك الفترة اذ جاء في التقرير السنوي الإداري البريطاني للمقيم السياسي في الخليج العربي Ross (روس) لعام 1880 -1881 عن الساحل العماني الشمالي "مرت السنة دون حدوث أية اظطرابات مهمة تزعزع الهدوء في البحر أو البر . والشيوخ بقوا في حالة سلام بعضهم مع الاخر ، عدا بعض الغارات غير ذات الأهمية قام بها قليل من البدو في رأس الخيمة وأخذوا فيها عددا قليلا من الجمال"[19] .

وفي تقرير لاحق للمقيم السياسي البريطاني نفسة لعام 1881 -1882 يقول :"لا تغير حصل في حكومات الساحل اذ يواصل مختلف الشيوخ مراعاه تعهدات حكوماتهم والسلام مستتب في البحر والبر "[20] .

ولا يختلف التقرير الذي كتبه المقيم السياسي (روس) لعام 1882 -1883 في تاكيده على أنه "خلال العام 1882 -1883 لم يحصل خرق للسلام البحري ولا يزال الشيوخ ملتزمون بتعهداتهم"[21] .

وتمضي التقارير اللاحقة للاعوام 1884/1883 و1885/1884 و1885/ 1886 و 1887/1886 في نفس الاتجاه ، ولم تسجل أيه حوادث بحرية تؤثر على السلام البحري[22] .

أعانت تلك السلسلة من الاجراءات البريطانية بريطانيا على فرض سيطرتها البحرية في الساحل العماني الشمالي ومن ذلك طواف السفن الحربية، ومعاهدة الصلح الدائم 1853 ، وفرض الغرامات لاضعاف قدرات الشيوخ المالية ، والإيغال في تجزئة مشيخات الساحل العماني الشمالي منعا لأي اتحاد سياسي بينها ولم تكتف بريطانيا بذلك بل رغبت في أن تلجأ إلى وسيلة أقوى من تلك الإجراءات لتجعل من المشيخات أكثر ارتباطا بها.

تحقق ذلك لبريطانيا عندما ربطت شيوخ الساحل باتفاقية جديدة تم التوقيع عليها عام 1892 عرفت باسم الاتفاقيه المانعه أو الأبدية [(23)] .

مهدت أحداث خارجية تمثلت بوصول مبعوث فارس للتاثير على شيوخ الساحل في عام 1887 -1888 واقناعهم بابدال النفوذ البريطاني بالفارسي ، دفع ذلك المقيم البريطاني روس إلى الحضور إلى الساحل واستطاع الحصول من شويخ ابو ظبي وعجمان وام القيوين والشارقة ودبي على ضمانات خطية تعهد كلا منهم فيها : -

1. عدم الدخول في مراسلات أو علاقات أو توقيع اتفاقيات مع أية جهة باستثناء الدولة البريطانيه .
2. لن يسمح الشيوخ لوكيل أي حكومة أخرى بالاقامة في أرضه دون مراقبة مسبقه من الحكومة البريطانيه ، وقد رفعت حكومة الهند تلك التعهدات فورا إلى وزير الدولة لشؤون الهند [(24)] .

وفضلا عن التحرك الفارسي ، كان هناك تحرك عثماني للتدخل في الصراع بين ابو ظبي وقطر حول العديد ، وكذلك فرنسي تجاه شيخ أم القيوين [(25)] .

كانت اتفاقية عام 1892 وليدة لظروف داخلية وتحركات خارجية دفعت بالمقيم السياسي في الخليج تالبوت (Talbot)إلى رفعها إلى حكومه الهند وقد وقع عليها سته شيوخ من شيوخ الساحل العماني الشمالي في تواريخ مختلفة من شهر مارس 1892 وهم شيوخ أبو ظبي ودبي وعجمان والشارقةورأس الخيمة [(26)] .

تضمنت الاتفاقية التزامهم أصاله عن انفسهم ونيابه عمن يرثهم أو يخلفهم بالشروط الاتيه : -

1. ألا يدخلوا في أية اتفاقية أو أية مراسلات أو علاقات بدولة أجنبية عدا الحكومة البريطانية .
2. ألا يسمحوا لوكيل دولة أجنبية أخرى بالبقاء في أراضيهم دون موافقة مسبقه من الحكومة البريطانية .
3. أن لا يمنحو أي جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك لاحتلال أي دولة أجنبية باستثناء بريطانيا(27) .

صادق نائب الملكة بالهند على هذه الاتفاقيه في 12/مايو 1892 وبعدها صادقت عليها الحكومة البريطانية(28) .

وبهذه الاتفاقية ضمنت بريطانيا سيطرتها المطلقة على مقدرات ساحل عمان الشمالي لمده تزيد على ثلاثه أرباع القرن واستندت عليه للوقوف بوجه أي تطلعات ومنافسات نحو الساحل العماني الشمالي أقليمية أو دولية .

ومنعت الاتفاقية أيضا أي تهديد لحدود الامبراطورية البريطانيه الهنديه الشمالية وخطوط مواصلاتها مع أوربا (29) .

2. السياسة البريطانية وتحجيم النزاعات البحرية والمحلية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي 1853 –1892 .

كان الخط العام للسياسة البريطانيه في الخليج العربي بعامة واتجاه الساحل العماني الشمالي بخاصة إلا تورط نفسها في النزاعات الداخلية بين مشايخ الساحل بالقدر الذي قد يؤثر على مصالحها ، ولكنها تدخلت في أغلب الأحيان في نزاعات محلية بين مشايخ الساحل العماني الشمالي ادعت أنها قد تتوسع فتؤثر على نفوذها ومصالحها والسلام البحري في هذه المنطقة لذلك تدخل المقيم البريطاني السياسي في الخليج العربي أو وكيله الوطني لايقافها .

وكثيرا ما كانت بريطانيا لا ترضى بقيام تعاون بين شيوخ الساحل العماني الشمالي والكيانات العربيه المجاورة . ففي مطلع عام 1854 استنجد السيد ثويني حاكم مسقط بالشيخ سعيد بن طحنون لامداده ببعض السفن والرجال للدفاع عن بندر عباس ضد الفرس ، وقد استجاب الشيخ سعيدلتقديم المساعده وخرج بأسطوله إلى

البحر لكن السلطات البريطانيه أرغمته على الرجوع إلى مينائه على أساس أن عمله هذا قد يؤدي إلى توسيع رقعة الاضطرابات وتحويله إلى حالة اضطراب عام في مياه البحار[30].

ففي آواخر عام 1857 ساعد شيخ أبو ظبي زايد بن خليفه دبي ضد هجوم قامت به الشارقة على معسكر لقبيلة المزاريع وقتل أربعة رجال منهم ، وقد حلت الهزيمة بالشارقة في شهر مارس من عام 1858 ، وبعدها تدخل وكيل المقيمية في الشارقه بين الأطراف المتصارعة ، وأحلال الصلح فيما بينها [31].

وهناك حادثة آخرى منعت فيها بريطانيا تعاون شيوخ الساحل العماني الشمالي مع إمام عمان لحسم قضايا داخليه فيها . ففي عام 1867 طلب السيد تركي بن سعيد بن سلطان العون من جميع شيوخ الساحل العماني الشمالي غير أن السلطات البريطانية حذرتهم من القيام بأي شي يؤدي إلى الاضطراب خاصه في مياه البحر لذلك لم يتجاوبوا مع السلطان[32] .

وعندما قام الشيخ زايد بن خليفه عام 1867 بمساعدة حاكم البحرين ضد قطر وتعرضت مدينة الدوحة إلى الأذى في أكتوبر من نفس العام وقدرت الخسائر ب 200 الف روبيه [33].

وجه المقيم البريطاني بيلي أنذار إلى الشيخ زايد يطلب إليه تبريرا لمشاركته في الهجوم على قطر وطلب إليه رد الغنائم التي استولى عليها من قطر إلى اصحابها وأن لم يفعل فأنه سيحاصر أبو ظبي[34] .

اضطر الشيخ زايد في عام 1868 إلى الاستجابه لطلب المقيم البريطاني لرد الغنائم ووضع عليه 25000 روبية كغرامة على أن يدفع منها تسعه آلاف فورا والباقي تدفع على قسطين [35].

وتدخل المقيم البريطاني أيضا في أكثر من مرة وفي فترات مختلفه في الصراع بين أبو ظبي وقطر حول حماية قبيله القبيسات التي أرادت الانفصال عن أبو ظبي واستقرت في العديد ، وطلب الشيخ بطي بن خادم حمايه حاكم قطر فسمع بذلك الشيخ زايد واخبر حاكم قطر بأنه لن يسكت عن ذلك لكن المقيم البريطاني حذر زايد من أي محاولة تؤدي إلى حرب بين أبو ظبي وقطر ، واستمرت هذه الاوضاع حتى عام

1881عندما عادت قبيلة القبيسات إلى أبو ظبي ، وفي منتصف عام 1881 بعث حاكم قطر رسالة إلى المقيم البريطاني يعبر فيها عن عزمه على اعمار العديد ، رفض المقيم البريطاني ذلك موضحا بأن العديد ضمن سيادة شيخ ابو ظبي ، لذلك فأنه يستحيل عليه السماح له أو لأحد رعاياه بالسكن بها[36] .

وفي خضم تلك النزاعات بين شيوخ الساحل العماني الشمالي والكيانات العربية المجاورة تدخل المقيم البريطاني للقضاء على ما تبقى من بعض الحوادث الصغرى في مياه الخليج العربي وسببها هجرة بعض العاملين في صيد اللؤلؤ بديونهم والتزاماتهم من إقليم لآخر[37] .

وبما أن هذه الظاهرة قد تعوق مواسم صيد اللؤلؤ التي اصبحت أهم مورد من موارد مشايخ الساحل العماني الشمالي وسكانه ، سعى البريطانيون إلى أن يضعو صيغة أتفاقية بين الشيوخ تنظم ذلك .

وقعت الاتفاقية في 24يونيو 1879 من جانب شيوخ الساحل العماني الشمالي وبحضور حاجي عبد الرحمن وكيل المقيمية في الشارقة وقد تعهد الشيوخ فيها بالاتي :

1. ارجاع الهاربين إلى شيوخ المناطق التي هربوا منها .
2. أن يدفعوا غرامة ويكلفوا بالمستحقات على المدنيين إن هم أمروهم رغم طلب الآخرين لهم .
3. إذا سمح الشيخ للهاربين من المناطق الاخرى بممارسة صيد اللؤلؤ قبل أن يدفعوا الغرامة ويتعهد بالنفقات فعليه أن يدفع أربعة أمثال الغرامة ويتكفل بالنفقات كذلك .
4. اذا حدث اختلاف حول حقيقة أمر الهارب يعقد مجلس من المحكمين لحله ، ولا يكون قرار المجلس نافذا إلا بعد موافقه المقيم البريطاني عليه .
5. تدفع الغرامة المنصوص عليها بعد موافقة المقيم[38] .

كان من أبرز نتائج هذا الاتفاق أن أصبحت سواحل صيد اللؤلؤ تحت رقابه السفن البريطانيه واستطاع البريطانيون بهذا الاتفاق أن يسيطروا على الشيوخ في الداخل من خلال رعاياهم الذين يعملون بصيد اللؤلؤ ويقرضهم الرعايا البريطانيون من الهنود المنتشرين على طول الساحل العماني الشمالي في موسم الغوص وأثنائه على

أن يعيدوا تلك المبالغ بعد انتهاء صيد اللؤلؤ ، وإن لم يستطيعوا يكتبون صكوكا فيها برد تلك المبالغ ويشهد الشيوخ على التعهد كما يشهد عليه وكيل المقيمية [39].

وفي نهايه ثمانينيات القرن التاسع عشر 1885 –1886 تكررت محاولات حاكم قطر لضم العديد والمطالبة بها ، بل قامت قواته باحتلالها في صيف 1886 وعندها سألهم المقيم البريطاني بإرسال وحده بحرية لإجبار حاكم قطر على الانسحاب ، وعندما علم الاخير بتحرك القوة البريطانية ترك العديد مسرعا إلى قطر [40].

وفضلا عن تلك المشاكل الحدودية مع قطر حدث اضطراب محلي آخر في فبراير 1899 بين إمارتي الشارقة ودبي بسبب رفض الأولى دفع التعويضات عن بعض عمليات السلب التي قامت بها في صيف عام1889 ، وعلى أثرها تحرك شيخ أبو ظبي على رأس قواته باتجاه دبي لنصرة حليفه غير أن شيوخ أم القيوين ورأس الخيمة توسطوا بين الطرفين ولم تؤد وساطتهم إلى حل الخلاف وهذا ما دفع المقيم البريطاني إلى التدخل لفض النزاع[41] .

وبهذا يتضح أن البريطانيين لم يتركوا فرصه تتيح لهم التدخل في شؤون الساحل العماني الشمالي حتى وان كانت قضايا داخليه بحرية أو حتى برية أو مشاكل مع جيرانهم من المشايخ العرب الآخرين إلا وتدخلوا فيها بهدف تعزيز الهيمنة والسيطرة البريطانية على ذلك الساحل حتى وإنْ اضر بمصالح سكانه

3. السياسه البريطانية والنشاطات السياسيه العثمانية والفارسية والفرنسية في الساحل العماني الشمالي

في ضوء اهداف السياسة البريطانية الهادفة إلى الانفراد بالعلاقه مع ساحل عمان الشمالي ، حرصت الحكومة البريطانية ، ومن خلال المقيمين السياسيين في الخليج العربي على عدم فسح المجال أمام أية قوة خارجية سواء كانت إقليمية أو دولية غيرها بأقامه علاقات سياسية واقتصادية معها .

وعلى ذلك ، عندما أرسلت الدوله العثمانية حملتها على الإحساء عام 1871 وهدفها اخضاع نجد كانت الشارقة ودبي وأبو ظبي في الساحل العماني الشمالي من وجهة نظر العثمانيين داخلة ضمنه[42] .

وقد نجحت الحكومة البريطانيه في الضغط على الأتّراك العثمانيين كي يقصروا عملياتهم على الإحساء وقطر فقط ، وفي الوقت نفسه ، أي في يونيو 1871 أصدرت الحكومة تعليماتها للمقيم في الخليج العربي بالطلب إلى الشيوخ في الساحل العماني الشمالي بعدم الانضمام إلى أي من الطرفين المتصارعين انذاك آل سعود والاتراك العثمانيون [43].

ومن جانب آخر طلبت الحكومة البريطانية في احتجاج قدمته إلى الدولة العثمانيه إلا تؤدي حملتها في نجد إلى قلب الاوضاع أو السلام الواقع على القبائل العربية في ساحل الخليج [44].

كما أُثيرت مشكله العديد في عام 1871 عندما كتب شيخ أُبو ظبي زايد بن خليفه رسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي طالبا منه فيها الموافقة على ردع القبيسات وإرجاعهم إلى سلطته ، لكن المقيم رفض إعطائه الموافقة على القتال [45].

وظلت هذه المشكلة قائمة حتى حزيران (يونيو) عام 1877 عندما كتب مساعد المقيم البريطاني في الخليج إلى شيخ أبو ظبي يخبره بأن حكومة الهند قررت إرجاع العديد إلى سيادته وقد دخلها الشيخ زايد دون قتال في 26 آذار (مارس) 1878 ، فاحتجت الدولة العثمانية على ذلك على اعتبار أن العديد تابعة لقطر ، لكن حكومة الهند ردت بأن العديد تتبع إلى أبو ظبي وبريطانيا ترتبط بمعاهدة معها [46].

وبذلك فشلت المحاولات العثمانية في مد سيطرتها البحرية السياسية على الساحل العماني الشمالي من خلال حملتها على نجد وقد كانت السياسة البريطانية هي الحائل دون تحقيق ذلك .

ولم يقتصر الأمر على الدولة العثمانية في محاولتها لمد نفوذها إلى الساحل العماني الشمالي بل كانت فارس هي القوة الإقليمية الأجنبية الثانية التي سعت في ثمانينات القرن التاسع عشر إلى احتلال بعض الجزر التابعة لمشايخ القواسم في الساحل العماني مثل سيري وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، فيذكر التقرير السنوي للمقيم البريطاني في الخليج العربي لعام 1888/1887 أن جزر الطنب وسيري وأبو موسى التي تقع في الوسط بين الساحل الشرقي للخليج وساحل عمان كانت ومنذ

أجيال من أملاك القواسم . ولكن في هذه السنة رفع حاكم فارس العلم الفارسي على جزيرة سيري وقد احتج حاكم الشارقة القاسمي على ذلك [47].

ومن جانب آخر قام الفرس في النصف الثاني من عام 1888/1887 بمحاولة للتدخل في شؤون الساحل العماني الشمالي وأقنعوا بعض مشايخه برفع الأعلام الفارسية ، وإقامة قاعدة لهم فيه واستبعاد النفوذ البريطاني ، فيذكر لوريمر أن سارتيب حاجي (نائب الحاكم سابقا في بوشهر) ، ذهب في أغسطس عام 1887 إلى ساحل عمان الشمالي ، وعندما علم به المقيم البريطاني أمر يخت المقيمه لورنس بتتبعه إلى أبو ظبي التي نزل بها فزار دبي ثم رحل إلى لنجة ...

وقد ذكر شيخ دبي بأن أحمد خان اقترح توثيق علاقات إيران بشيوخ الساحل العماني الشمالي لاستبعاد النفوذ البريطاني من الساحل . ثم عاد مرة أخرى عام 1888 إلى المنطقة ، على ظهر سفينة أهلية وأحضر معه أعلاماً فارسية لاقناع بعض الشيوخ برفعها على مناطق نفوذهم ، ولكنه لم يستطع إقناع أحد منهم فعاد إلى فارس ، وقد قدم الوفد الدبلوماسي البريطاني في طهران ، احتجاجا على أعمال أحمد خان إلى الحكومة الفارسية التي استنكرت علنا عمله ، ولكنها كرمته سرا . وقد أبلغ ذلك الإنذار الرسمي لفارس شيوخ الساحل العماني الشمالي من خلال سفينة نائب صاحب الجلالة او شيري [48].

كان أبرز ما قام به المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ردا على ذلك النشاط الفارسي ، هو دخول مشايخ الساحل العماني الشمالي باتفاقية جديدة عام 1877 تعهدوا فيها بعدم الدخول في مراسلات أو علاقات أو توقيع اتفاقيات مع أية دولة باستثناء الدولة البريطانية ، كذلك تعهدوا بعدم السماح لوكيل أية حكومة أخرى بالإقامة في أرضه دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية [49] .

كان النشاط السياسي الآخر ذا الطابع الدولي في الساحل العماني الشمالي هو نشاط فرنسا الذي قام به فرنسيان احدهم شبو chpuy عام 1883 ثم زارها مرة أخرى عام 1891 ، ورافقه مغامر فرنسي آخر يدعى ترومي ، وقد زارا شيخ أم القيوين ثلاث مرات ، فأقنعاه بكتابة رسالة يحملانها إلى رئيس جمهورية فرنسا لإقامة علاقات مع بلاده [50] .

كان هذا النشاط الفرنسي أحد الدوافع التي جعلت بريطانيا تعجل بتوقيع المعاهدة المانعة مع شيوخ الساحل العماني في عام 1892 والتي جاء في أحد موادها ألا يدخل الشيوخ في علاقات إلا مع الدولة البريطانية .

وعلى ذلك كانت النشاطات السياسية الإقليمية والدولية عاملا دفع بريطانيا لعقد اتفاقيات جديدة مع شيوخ الساحل العماني وأصبحت بفعلها تدير سياستهم الخارجية ، وجابهت بقوة دبلوماسيا وبحريا أية محاولة من القوى الأوربية الأخرى أو المحلية المجاورة لإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية مع شيوخ ذلك الساحل التي ظلت تهيمن عليه حتى سبعينيات القرن العشرين .

هوامش البحث :

1) ج . ج ، اويمـر ، دلـيل الخلـيج ، (القسم التاريخي) ، ج2 ، ترجمة مكتب أمير دولة قطر ، الدوحة ، قطر ، د . ت . ، ص 271 .
2) Humaidan (Ali) , les Princes dornoir , Paris 1968 , p. 17
3) Selections from the records of the Bombay government , no. xxiv , new series , Bombay 1856 , p. 85 , Aitchison , (c. u.). a collection of treaties , engagements and neighboring countries , vols. V1 , Calcutta 1892 , p. 131 .
4) Aitcheson , op. cit, vol. v1. , p. 134-135 .
5) Al-Hilo (sadik) , Léurope et les problems Maritimes du golfe arabe de 1789 – 1857 , vol. 11. , these de doctorat d'tate , un publié , universite marsaille – Aix en province , France 1984 , p. 649
6) Kembell (A. R.) , observations onthe pastpolicy of the British government to wards , the Arab tribes of the (.....) gulf , selections from the records of the Bombay government no. xx1v new series, Bombay , 1856, p. 74 .
7) جمال زكريا قاسم (الدكتور) ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة 1840 – 1914 ، الكويت 1972 ، ص 134 .
8) كيلي ، بريطانيا والخليج 1795 – 1870 ، ج1 ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، عمان ، لا . ث ، ص 298 – 299 .
9) Saldana , précis of Turkish Arabia affairs 1801 – 1905 , Calcutta , 1906 - , pp.244 – 245 , records of the Emmarte primary documents , 1820 – 1958 , vol.3 (1820 - 1958) , london , 1990, p. 221
10) صلاح العقاد (الدكتور) ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، القاهرة ، 1965 ، ص 122 .
11) كيلي ، مرجع سابق ، ج1 ، ص706
12) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص134

13) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني ، بغداد 1978 ، ص274

14) Saldana , précis of correspondence regarding trucial chiefs 1854 – 1905 , Calcutta , 1906, p. 8

15) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص179

16) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص1093 – 1094

17) المصدر نفسه ، ص 1096 – 1097

18) المصدر نفسه ، ص 1097

19) Annual report of the administration of the ( ) gulf political residency and Muscat political agency for the year 1880 – 81, by L. c. ross , Calcutta 1880, quotied in the ( ) gulf administration reports , vol.11(1879 – 1883) , no. clxx1, p. 3

20) Annual reports , op. cit for the year 1881 – 1882 , by ross , Calcutta , 1881 , no. clxxxs. , p. 3

21) Ibid , no. cxc , p.3

22) Ibid , no. cxv111 , p. 3 , no. ccv11, p.4 , no. ccxx, p. 7

23) Hurewitz , j. c. , The middle East and north Africa in word politics , vol.1 , p. 464

24) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص 1118 – 1119

25) عبد العزيز عبد الغني (الدكتور) ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ، 1858 – 1914 ، الرياض 1982 ، ص 256

26) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص1120

27) Atchison , op. cit, p. 219

28) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص1120

29) Faruk , head-bcy , from trucial states to united arab emmarats , London , 1982 , p.294

30) كيلي ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 180 – 181

31) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص 1109

32) المصدر نفسه ، ص 1106

33) Records of the Emirate primary documents 1820 – 1958 , vol. 3 (1853 - 1871) , p. 528

34) Ibid , 1. dec. 1867 , vol. 3 , p. 2

35) A letter from captain knox to major dox dated 19 jan. 1906 , quotied in r. bidwall , the affair of arabia 1905 – 1906 , vol.2 , London , 1971 , p. 59

36) سالدانا ، مصدر سابق ، ص 104 – 105

37) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص 1101

38) Annual , op. cit vol. 11 c 1879, no. clxxc. , p. 3

39) عبد العزيز عبد الغني ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني ، ص 287 – 288

40) Annual report, op. cit vol. v1 , p. 6

41) Ibid, vol. 1v , p. 8

42) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص 1098
43) المصدر نفسه
44) جمال زكريا قاسم ، مرجع سابق ، ص 190
45) عبد العزيز عبد الغني ، مرجع سابق ، ص 308 – 313
46) المرجع نفسه ، ص 312 – 315
47) Annual report, op. cit vol. 11 , p. 7
48) لوريمر ، مصدر سابق ، القسم التاريخي ، ج2 ، ص 1117 – 1118
49) المصدر نفسه ، ص 1119
50) المصدر نفسه ، ص 1119 – 1120

